مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

مركز الخليج للأبحاث
الملف الاستراتيجي لعام ٢٠٢٥

يناير ٢٠٢٥

الفهرس

١- الأمن الإقليمي ومستقبل السياسة الأمريكية -الآثار المترتبة على استقرار الخليج 6
د. عبد العزيز بن صقر
رئيس مركز الخليج للأبحاث

٢- أمن الخليج 9
د. مصطفى العاني
مستشار أول ومدير برنامج أبحاث الأمن والدفاع- مركز الخليج للأبحاث

٣ الخليج وأوروبا 13
د. كريستيان كوخ .
مدير الأبحاث والمدير التنفيذي لمركز الخليج للأبحاث في بروكسل

٤- آفاق السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي: العلاقات مع القوى الكبرى عام 2025 17
أ.د. صالح الخثلان
مستشار أول . مركز الخليج للأبحاث

٥- الطاقة في الخليج 22
أ.د. جياكومو لوتشياني
عضو مجلس أمناء مؤسسة مركز الخليج للأبحاث

٦- اقتصاد الخليج 27
د. جون سفاكياناكيس
مدير برنامج الأبحاث والدراسات الاقتصادية، كبير الاقتصاديين بمركز الخليج للأبحاث

٧- البيئة في صميم السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي 34
د. محمد عبد الرؤوف
مدير برنامج أبحاث البيئة والاستدامة

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

مقدمة

تقف منطقة الخليج العربي على مفترق طريق حاسم في عام 2025م، حيث يتداخل مشهد التوترات الجيوسياسية غير المحسومة مع التطورات الاستراتيجية المتنامية، ما يُعيد تشكيل المشهدين الأمني والتنموي للمنطقة. وقد استقبل العام الجاري إرثًا معقدًا من التحديات والفرص، في ظل استمرار الولايات المتحدة في مقاربتها الحذرة تجاه القضايا الجوهرية في الشرق الأوسط

وفي هذا السياق، يكتنف الغموض سياسات إدارة الرئيس بايدن تجاه ملفات محورية كالقضية الفلسطينية، والبرنامج النووي الإيراني، وأمن الخليج العربي بمعناه الشامل. ويُبقي هذا الغموض الأطراف الإقليمية في حالة من الترقب والحذر، بينما تؤكد التداعيات الناجمة عن صراعات العام الماضي، بما يشمل اليمن وسوريا وليبيا والسودان، فضلًا عن المواجهة المستمرة بين إيران وإسرائيل، على هشاشة الاستقرار الحالي، وتُبرز الحاجة الملحة للتوصل إلى حلول مستدامة تعزز الأمن والتنمية

يتناول الملف أيضًا القضايا الجوهرية المتعلقة بأمن الطاقة في الخليج واتجاهات السوق، في ظل التوجه المتسارع نحو التنويع الاقتصادي. ومع اقتراب عام 2025م، يُتوقع أن تشهد اقتصادات دول الخليج توسعًا في جهودها لتنويع مصادر الدخل، مع التركيز على قطاعات حيوية تشمل الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا، والسياحة، والرعاية الصحية، والبنية التحتية. ويُعزز هذا التحول من قدرة دول الخليج على مواجهة التحديات الجيوسياسية المستجدة

ويعكس هذا التوسع في الأفق الجيوسياسي إدراكًا متزايدًا بأهمية الجغرافيا الاقتصادية في صياغة استراتيجيات التنمية. ويؤكد على وعي دول مجلس التعاون الخليجي بالحاجة إلى تحقيق تنمية مرنة ومستدامة تتماشى مع التحولات العالمية المتسارعة. كما يتجلى هذا الوعي في الاهتمام المتزايد بالأمن البيئي وقضايا الاستدامة، حيث تتصدر هذه المسائل أجندة سياسات دول المجلس

وتعكس جهود دول الخليج في مجال الاستدامة طموحها في رسم مسار مستقل ضمن التحولات الخضراء العالمية، مع الحرص على الموازنة بين متطلبات النمو الاقتصادي وضوابط الحوكمة البيئية، بما يضمن استدامة الموارد وازدهار المنطقة

ومن المرجو أن يُشكّل هذا الملف الاستراتيجي أداة فاعلة لفهم الدور المتنامي لمنطقة الخليج في الشؤون العالمية، ودعم صناع القرار في رسم سياسات تواكب متطلبات المستقبل

1

الأمن الإقليمي ومستقبل السياسة الأمريكية -الآثار المترتبة على استقرار الخليج

د. عبد العزيز بن صقر
رئيس مركز الخليج للأبحاث

حيث تشهد منطقة الخليج العربي تطورات مصيرية في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة التي تُلقي بظلالها على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي. ومع عودة إدارة الرئيس ترامب إلى البيت الأبيض، تبرز الحاجة إلى قراءة معمقة لاستشراف تأثير سياساته على الخليج والشرق الأوسط، في ضوء المتغيرات التي تجعل من الصعب التنبؤ بكيفية تعاطيها مع التحديات والفرص الراهنة. هذه السياسات لن تقتصر آثارها على أمن الخليج فحسب، بل ستعيد رسم ملامح التحالفات الإقليمية وتوازن القوى

تحولات المشهد الجيوسياسي

شهدت السنوات الأخيرة تغيرات جذرية على المستويين الإقليمي والدولي، مما يجعل إعادة تقييم السياسة الخارجية الأمريكية أمرًا لا غنى عنه. فقد أسفرت أحداث 7 أكتوبر 2023م، وما تلاها من الحرب على غزة، والإطاحة بشار الأسد، إلى جانب تصاعد المواجهات التي شملت إيران وحزب الله والحوثيين في اليمن، عن خلق بيئة إقليمية مضطربة ومعقدة. حيث تؤكد هذه الأحداث على هشاشة الأمن الإقليمي والحاجة إلى رؤية دولية أكثر توازنًا تُراعي مصالح الأطراف كافة

في هذا السياق، عززت المملكة العربية السعودية موقعها كفاعل إقليمي رئيسي من خلال تبنيها سياسة تقوم على التهدئة مع إيران، واستمرار جهودها الحثيثة للوساطة لحل النزاعات، وموقفها الراسخ تجاه القضية الفلسطينية. هذه الخطوات تعكس رؤية المملكة طويلة المدى لتعزيز الاستقرار، وتُجسد طموحاتها التنموية والدبلوماسية على الصعيد العالمي. وتؤكد السياسة الخارجية السعودية المتزنة على أهمية الحوار والتعاون، مع حفاظها على نهج مستقل يسعى إلى تحقيق المصالح الوطنية بعيدًا عن التبعية لأي قوة خارجية

اختلاف الأولويات والتحديات المستقبلية

ظهر تعارض واضح بين الدعم الذي قدمته إدارة ترامب خلال ولايتها الأولى للسياسات الإسرائيلية التوسعية، مثل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل والسيادة على الجولان، وبين رؤية السعودية الداعمة لحل الدولتين وفق حدود 1967م. وتشير المؤشرات الحالية إلى أن إدارة ترامب المقبلة قد تستمر في نهج يُغلب المصالح الإسرائيلية، مما يزيد من تعقيد جهود تحقيق سلام عادل ومتوازن، ويُهدد بتوسيع الفجوة بين واشنطن والرياض

مثل هذا التباين في الأولويات قد يُلقي بظلاله على الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، خاصة مع إصرار المملكة على أن حل القضية الفلسطينية يمثل ركيزة أساسية للأمن والاستقرار الإقليمي

الاستقرار الإقليمي والتوازن الاستراتيجي

تحقيق الاستقرار الإقليمي هو جزء لا يتجزأ من

Photo Source: Reuters (2024)

رؤية السعودية التنموية والإصلاحية «رؤية 2030». وقد جاء الحوار البناء الذي أطلقته المملكة مع إيران ليعكس التزامها بمنع انزلاق المنطقة إلى مواجهات أوسع. غير أن الموقف المتشدد المحتمل لإدارة ترامب تجاه إيران قد يُعرّض هذه الجهود للخطر، بما قد يؤدي إلى تصعيد يهدد طرق التجارة العالمية وإمدادات الطاقة، مع انعكاسات تمتد إلى الاقتصاد العالمي بأسره

كما أن التردد الذي أظهرته الإدارة السابقة في تقديم ضمانات أمنية واضحة للسعودية، أو دعم طموحاتها النووية السلمية المشروعة، يُثير مخاوف من أن هذا النهج قد يُشجع الخصوم الإقليميين على اختبار قوة دول الخليج واستعدادها للردع. في ظل هذه التحديات، قد تسعى دول الخليج إلى تعزيز شراكاتها مع قوى دولية أخرى مثل الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي، لتحقيق توازن استراتيجي يُلبي احتياجاتها الأمنية

المسار المستقبلي

يتطلب ضمان أمن الخليج توازنًا دقيقًا بين الانخراط الأمريكي الفاعل وسياسات دول الخليج الطموحة. وإذا أرادت إدارة ترامب تعزيز شراكتها مع المملكة، فعليها مواءمة سياساتها مع طموحات الرياض التنموية والدبلوماسية

إن التحديات الراهنة تُتيح فرصة لبناء نظام إقليمي جديد يقوم على التعاون المتبادل واحترام المصالح المشتركة. ويعتمد نجاح هذه الشراكة على قدرة الطرفين على تجاوز الاختلافات والعمل معًا لتحقيق رؤية تعزز الاستقرار وتواجه الأسباب الجذرية للنزاعات. وفي ظل هذا المشهد المعقد، يمكن لدول الخليج والولايات المتحدة المساهمة في صياغة نظام أكثر عدلاً ومرونة، يعزز الأمن والتنمية في المنطقة

2

أمن الخليج

د. مصطفى العاني
مستشار أول ومدير برنامج أبحاث الأمن والدفاع- مركز الخليج للأبحاث

شهد عام 2024م، تطورات متعددة ذات نتائج استراتيجية بعيدة المدى، كان أبرزها هجوم تنظيم حماس المفاجئ على جنوب اسرائيل في 7 اكتوبر 2023م، وهي العملية التي أطلق عليها «عملية طوفان الاقصى».

وهو التطور الذي قاد إلى تطورات استراتيجية اخرى على المستوى الإقليمي والدولي امتداد للصراع والحرب الفلسطينية - الإسرائيلية. رد الفعل الإسرائيلي على عملية «طوفان الاقصى» والمدعوم امريكيًا وغربيًا، كان هدفه القضاء على حركة حماس كتنظيم عسكري وانهاء سيطرتها السياسية والإدارية على قطاع غزة. نجاح اسرائيل في تحقيق هذا الهدف في حرب تجاوزت العام الكامل، وعبر توظيف اقصى وسائل القوة العسكرية والقهر وحتى ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، قاد إلى تصعيد إقليمي تدريجي وحروب اخرى على جبهات متعددة.

محاولة اسرائيل اخراج حركة حماس كقوة عسكرية من المعادلة الاقليمية عبر وسائل التدمير الشامل قاد لاحقا إلى فتح الجبهة اللبنانية ودخول حزب الله اللبناني إلى المواجهة العسكرية. وقامت اسرائيل، بدعم أمريكي - غربي، اتباع نفس استراتيجية التدمير الشامل تجاه لبنان وحزب الله، التي تم اتباعها في غزة خلال الأشهر التي تبعت هجوم طوفان الاقصى. وعبر استراتيجية تتضمن الضربات الجوية المكثفة، وعمليات الاختراق والغزو البري، والنشاطات المخابراتية الواسعة، تمكنت اسرائيل من تدمير جزء اساسي من البنية التحتية العسكرية والقيادية والإدارية لحزب الله.

في هذه الاثناء دخلت الجماعة الحوثية في اليمن (جماعة أنصار الله) على خط المواجهات العسكرية عبر مهاجمة خطوط الملاحة الدولية في مضيق باب المندب والبحر الاحمر وبحر العرب، وكذلك عبر إطلاق الصواريخ والمسيرات بعيدة المدى التي استهدفت العمق الاسرائيلي. والنجاح الإسرائيلي في التعامل وتحجيم قدرات حركة حماس وقدرات حزب الله، لم يكن ماثلا في تعامل فعال ومؤثر مع تهديدات الجماعة الحوثية من اليمن. فرغم تعدد العمليات العسكرية الجوية الأمريكية - البريطانية المشتركة، ورغم الهجمات الجوية الإسرائيلية على العمق اليمني، لازالت تهديدات الجماعة الحوثية للملاحة الدولية وللعمق الإسرائيلي قائمة في نهاية عام 2024م، والردع الاسرائيلي أو الغربي عموما للجماعة الحوثية يبدوا أن له محدوديته حتى الآن.

انجازات اسرائيل العسكرية

في تحجيم قدرات حركة حماس في غزة، وقدرات حزب الله في لبنان، قادت إلى الهدف الاستراتيجي الثالث، وهو المواجهة المباشرة مع إيران. وبسبب عوامل الجغرافيا اقتصرت المواجهة الإسرائيلية - الايرانية المباشرة على تبادل الهجمات الصاروخية وهجمات المسيرات

Photo Source: WANA Iran (2024)

والهجمات الجوية التي شهدت جولات متعددة تمثلت في هجومين صاروخيين إيرانيين استهدفا العمق الإسرائيلي، وهجوم إسرائيلي جوي واسع استهدف العمق الإيراني. الحاصل النهائي لهذه المواجهات المباشرة الإيرانية - الإسرائيلية كان سقوط نظرية «الردع المتبادل» و «قدرات التدمير المتماثل» بين إيران وإسرائيل، وظهور نظرية جديدة، عبر التجربة الميدانية، تعزز حقيقة عدم امتلاك إيران لقدرات عسكرية لردع أو تهديد إسرائيل تقابل القدرات الإسرائيلية في ردع وتهديد إيران. وكذلك سقوط نظرية الأذرع المتعددة (المليشيات الإيرانية الإقليمية) ومبدأ تعدد الجبهات ووحدتها، ونظرية «وحدة فصائل المقاومة» التي تعد طهران مركز الثقل فيها، ومركز إدارة الصراع الإقليمي.

وجاء السقوط السريع والمفاجئ في نهاية العام للنظام السوري الحليف الاستراتيجي الإقليمي الأساسي للنظام الإيراني ليعمق المأزق الاستراتيجي الايراني والعزلة الايرانية والفشل الاستراتيجي الذي تسارعت وتراكمت فيه التطورات السلبية خلال عام 2024م. لذلك فإن عام 2024م، شهد السقوط العملي والميداني لنظريات استراتيجية كان من المفترض فيها التحكم في مسيرة الصراع الإقليمي. سقوط هذه النظريات ستكون له نتائج وتبعات بعيدة وطويلة المدى على الوضع الإقليمي، وعلى موازين القوى الإقليمية، وتوزيع النفوذ ومعايير الهيمنة

عام 2025م، قد يكون عام الحسم لملفات أمنية مهمة في منطقة الخليج العربي وعموم منطقة الشرق الاوسط، وهي ملفات ديناميكية فعاله شهدت (ولازالت تشهد) تطورات وتغييرات انتجتها الأعوام والأشهر القليلة الماضية. وفي تقديرنا أن هناك ملفات محددة لازالت مفتوحة لعنصر المفاجئات ولعامل التطورات الجذرية الكبيرة خلال عام 2025م، ومنها

ملف الوضع في اليمن: فالوضع الداخلي الراهن في اليمن هو وضع قابل للتغييرات الخطيرة، وعموما هو وضع غير قابل للاستمرار والديمومة. فأساس الوضع القائم في الصراع اليمني قائم على تفاهمات مهزوزة وغير موثقة لحالة وقف إطلاق النار، القائم على تفاهمات يمنية داخلية مؤقته وتفاهمات غير مستقرة لأطراف إقليمية

متعددة لها مصالح مباشرة في الصراع اليمني.

ومنذ العام الماضي، وبسبب تدخلات الجماعة الحوثية في تهديد خطوط الملاحة الدولية، والدخول المباشر في الحرب الفلسطينية - الإسرائيلية، أصبح للصراع اليمني بعد دولي واسع، يضاف إلى البعد الداخلي المعقد والبعد الإقليمي. لذا هناك ضرورة اصبحت ملحة لحسم الوضع في الملف اليمني ومحاولة إعادة الاستقرار وتأسيس سلطة شرعية تشرف على اعادة تأهيل البلاد. لقد شهد عام 2024م ارتفاع وتيرة الاهتمام الدولي بالوضع اليمني، وإدراك الدول الكبرى لحجم التهديدات الناتجة عن استمرار السيطرة الحوثية على اليمن، وهو ما قد يكون عاملاً ايجابيًا عام 2025م، في تسريع الحسم في الملف اليمني.

ملف الوضع في سوريا: ليس أقل أهمية والحاحاً من الملف اليمني. فسقوط نظام البعث السوري بعد نصف قرن من التسلط ترك البلاد في حاله انهيار متعدد الجوانب. ومتطلب تعزيز الاستقرار في سوريا سيكون من أكبر التحديات الإقليمية والدولية لعام 2025م، وتجنب تكرر الاخطاء التي رافقت التجربة العراقية والليبية واليمنية وقادت إلى حالة الفوضى وتفتيت الدولة وانتشار الفساد والتدخلات الخارجية. تطورات الموقف الداخلي ومحاولات تأسيس السلم والاستقرار الداخلي في سوريا خلال الاشهر القادمة سيكون لها انعكاسات على عموم الموقف الإقليمي، وخاصة في دول الجوار السوري (لبنان، العراق، الاردن)، ومصير النفوذ الإيراني والروسي الذي كان راسخًا في ظل النظام السوري السابق سيكون له تبعات استراتيجية إقليمية ودولية. لذا فإن التطورات القادمة في سوريا ستكون مفتوحة على جميع الاحتمالات، وديمومة السلطة الجديدة واحتمالات نجاحها في إعادة بناء الدولة السورية سيكون أحد أهم العوامل الاستراتيجية التي ستؤثر على الوضع الاقليمي.

ملف المواجهة الإسرائيلية - الايرانية: وهو ملف معقد ومتشعب ولازال مفتوحًا للمفاجآت والاحداث الدراماتيكية، وشهد هذا الملف منذ بداية المواجهة في غزة في اكتوبر 2023م، وما تبعها من تطورات سريعة وجذرية سيكون لها انعكاسات مهمة خلال عام 2025م. والصراع الإيراني - الإسرائيلي يتضمن واحد من أهم قضايا وتحديات الأمن الدولي، وهو ملف مستقبل البرنامج النووي الإيراني، بجانب الصراع والتنافس على النفوذ الإقليمي، والمواجهات المباشرة وغير المباشرة

ملف الوضع في العراق: وهو ملف أصبح مهمًا بعد الانهيار السريع والمفاجئ للنظام السوري المتحالف مع طهران. والنظام في العراق سيواجه ضغوطًا داخلية وإقليمه ودولية هدفها تخفيض سقف التحالف العراقي مع إيران. والضغوط على النظام العراقي سترتفع مع احتمالات نجاح التجربة السورية في تأسيس دولة مدنية ونظام مستقل ودولة قوية لا تخضع للضغوط الإقليمية

ملفات مستقبل حركة حماس وحزب الله - اللبناني: وهي من الملفات التي لا يمكن التنبؤ بمسيرة تطوراتها بشكل واضح. فكلا الحركتين تعرضت لضربات قاصمة لبنيتها التحتية السياسية والعسكرية والمعنوية، ومما لا شك فيه أن عام 2025م، سيشهد محاولات لإعادة بناء كيان وسلطة التنظيمين، ولكن البيئة الداخلية والدولية شهدت تغييرات جذرية قد تحد من قدرة هذه التنظيمات المسلحة على إعادة نشاطاتها، خاصة في ظل الصعوبات الكبيرة التي تواجهها إيران التي كانت الراعي الأساسي لهذه التنظيمات

3

الخليج وأوروبا

د. كريستيان كوخ .
مدير الأبحاث والمدير التنفيذي لمركز الخليج للأبحاث في بروكسل

تشهد العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي منعطفًا مفصليًا في عام 2025م. فقد حمل العام المنصرم تطورات بارزة أسهمت في تعزيز الروابط بين الجانبين. تمثلت هذه التطورات في انعقاد النسخة الأولى من الحوار الأمني المنظم بالرياض في يناير 2024م، وافتتاح مكتب غرفة التجارة الأوروبية في المملكة العربية السعودية في مايو، إلى جانب انعقاد أول قمة لرؤساء الدول بين الجانبين في بروكسل في أكتوبر. وقد أفضت هذه الخطوات إلى توثيق قنوات التواصل المؤسسي وتفعيلها، مما أسهم في فتح آفاق جديدة نحو شراكة استراتيجية أوسع نطاقًا وأكثر شمولًا

ومع ذلك، فإن التعقيدات التي أنتجتها التحولات الجيوسياسية والاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي باتت تفرض تحديات كبرى على هذه العلاقات، مما قد يعيق تحقيق النتائج المرجوة.

ويتزامن هذا الواقع مع تنامي دور مجلس التعاون الخليجي كفاعل إقليمي مؤثر، في وقتٍ لا يزال الاتحاد الأوروبي يعتمد على أنماطه التقليدية المعتادة في التعاطي مع شركائه. ففي أعقاب قمة أكتوبر 2024م، تتطلع دول الخليج إلى تحقيق مكاسب عملية تشمل إعادة إطلاق مفاوضات منطقة التجارة الحرة وتحرير التأشيرات، إلا أن بطء الآليات البيروقراطية الأوروبية، فضلًا عن التحديات الداخلية التي تواجه القارة، يهدد بتحقيق هذه الطموحات. ومع ذلك، يبقى الأمل معقودًا على العام الجاري لمواصلة تعزيز هذه الشراكة الاستراتيجية، خصوصًا مع القمة المرتقبة التي ستُعقد في السعودية عام 2026م

وفي ظل هذه التحولات المتسارعة، لا تزال أوروبا ودول الخليج ترصدان تداعيات الأحداث الكبرى التي وقعت في عام 2024م، وسط حالة من الترقب الحذر لما قد تحمله الولاية الثانية للرئيس ترامب من تأثيرات على النظام الدولي.

إلا أن دول الخليج أظهرت مرونة أكبر وقدرة على التكيف مع هذه المتغيرات، حيث حافظت على علاقاتها التقليدية المهمة، بالتوازي مع فتح مسارات دبلوماسية جديدة. وعلى صعيد علاقاتها الدولية، أثبتت دول الخليج قدرتها على تحقيق التوازن في شراكاتها مع القوى الكبرى، حيث تواصل تعزيز الروابط مع الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وروسيا، في وقت تُعد فيه الصين الشريك التجاري الأكبر لدول المجلس بعد أن تفوقت على الاتحاد الأوروبي. كما برزت دول الخليج في أدوار الوساطة الدولية، مثل دور السعودية والإمارات في تسهيل عمليات تبادل الأسرى بين أوكرانيا وروسيا، وهي جهود تجاوزت ما حققته أوروبا في هذا المجال. وبرغم المخاطر التي تلوح في الأفق عام 2025م، إلا أن دول الخليج تنظر إلى المستقبل بعين التفاؤل، معتبرة الفرص أهم من التحديات

Photo Source: Asharq Al-Awsat (2024)

وعلى الجانب الآخر، تُواجه أوروبا تحديات جسيمة تجعلها تتطلع إلى عام 2025م، بقدرٍ كبير من القلق. فمستقبل أوكرانيا يظلّ هاجسًا رئيسيًا، مع احتمال تحقيق روسيا بعض أهدافها الحربية. ورغم الدعوات المتكررة لتعزيز القدرات الدفاعية والاستعداد العسكري، إلا أن أوروبا تبدو بعيدة عن تحقيق تقدم ملموس في هذا المجال، وحتى إن حدث، فإن النتائج قد لا تظهر قبل سنوات. يُضاف إلى ذلك غياب القيادة السياسية الواضحة في القارة، إذ تنشغل كل من فرنسا وألمانيا بأزماتهما الداخلية، بينما تشهد معظم الدول الأوروبية صعود تيارات يمينية شعبوية تُعيق بناء توافق حول مستقبل الاتحاد الأوروبي. وفي ظل هذا الواقع، تأتي إدارة ترامب لتزيد المشهد تعقيدًا، عبر تهديدها بخفض الدعم لأوكرانيا وفرض رسوم جمركية على السلع الأوروبية، مما يفاقم هشاشة الوضع الاقتصادي في القارة

ورغم هذه التحديات، فإن تعميق الشراكة مع دول مجلس التعاون الخليجي يظل خيارًا منطقيًا لأوروبا في مواجهة أزماتها المتعددة. فقد أدرك الاتحاد الأوروبي تنامي الدور الإقليمي والدولي لدول الخليج، إلى جانب امتلاكها موارد ضخمة والتزامها الواضح بمسارات التنويع الاقتصادي، مما يجعلها شريكًا حيويًا يمكن أن تُعول عليه أوروبا في أكثر من جبهة

ومع ذلك، تبقى العديد من التساؤلات مطروحة في دول الخليج بشأن مستقبل أوروبا، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا الأساسية مثل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. إذ تُواجه أوروبا اتهامات بازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي الإنساني، خصوصًا فيما يخص تعاملها مع إسرائيل مقارنة بغيرها. وعلى الرغم من أهمية منطقة الشرق الأوسط باعتبارها جوارًا مشتركًا لكل من أوروبا والخليج، فإن الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي لم ينجحا حتى الآن في تطوير آلية فعّالة لدعم استقرار المنطقة

أما على الصعيد الاقتصادي، فتعتمد أوروبا نهجًا يعتمد على التعاملات الفردية قصيرة الأمد، بدلًا من تبني استراتيجيات طويلة المدى تُعزز المصالح المشتركة. هذا النهج، إلى جانب القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان ومعايير العمل، يؤدي إلى خلافات تُعيق التعاون. ومن الأمثلة على ذلك إعلان

قطر مؤخرًا أنها قد توقف إمدادات الغاز إلى أوروبا إذا تم فرض توجيهات الاتحاد الأوروبي الجديدة المتعلقة بالعناية الواجبة للشركات

تشعر دول الخليج بأن الاتحاد الأوروبي لم يتحرر بعد من خطابه التقليدي الذي يُظهره في موضع المعلم، مما يُعيق قبوله كشريك متكافئ

وفي ظل هذا الواقع، ترى دول الخليج أن الكرة باتت في ملعب أوروبا، التي إن لم تتحرك بسرعة وفعالية، فإنها تخاطر بفقدان موقعها لصالح قوى أخرى تسعى دول الخليج إلى تعزيز شراكاتها معها

ورغم التحديات التي تواجه العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، فإن تشكيل المفوضية الأوروبية الجديدة، إلى جانب الانتخابات الأخيرة للبرلمان الأوروبي في يونيو 2024م، يُمثّلان فرصة ثمينة لإعادة بناء العلاقة على أسس أكثر صلابة. غير أن نجاح هذه الشراكة يظل رهينًا بقدرة الطرفين على تطوير آليات تعاون مبتكرة تُسهّل التجارة الثنائية دون الإضرار بالمفاوضات متعددة الأطراف، وتُحقق تحريرًا فعليًا لتأشيرات الدخول بهدف تعزيز التفاعل بين الشعوب، فضلًا عن وضع الشراكة السياسية في إطارٍ يحترم القانون الدولي ويُعزز التعددية.

إن بلوغ هذه الأهداف مرهون بمدى استعداد الطرفين لتجاوز التحديات الراهنة، وبقدرتهما على العمل المشترك بروح من التعاون.

ومع بداية العام الجاري، تظل الإجابة عن هذه التساؤلات معلقة بما ستكشف عنه تطورات المشهد السياسي في بيئة مضطربة ومعقدة، مما يجعل الحاجة إلى شراكة قوية وفعّالة أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى

Photo Source: Foreign Ministry of Oman (2024)

4

آفاق السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي: العلاقات مع القوى الكبرى عام 2025

أ.د. صالح الخثلان
مستشار أول ـ مركز الخليج للأبحاث

تعكس السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي البيئة الخارجية التي تنشط فيها، مما يجعلها متأثرة بشكل مباشر بالتطورات الإقليمية والدولية المحيطة

وتشترك هذه السياسات مع مثيلاتها في الدول النامية بكونها تميل إلى الاستجابة للتحديات والفرص التي تفرضها الظروف الخارجية. وعلى الرغم من ذلك، فإن الطبيعة المحافظة للأنظمة السياسية في دول الخليج تجعلها أقل ميلاً لإجراء تغييرات جذرية في توجهاتها الخارجية.

وبدلاً من ذلك، تتبنى دول الخليج نهجًا يعتمد على الحفاظ على الوضع الراهن، مع إدخال تعديلات محدودة على سياساتها بما يتماشى مع مستجدات البيئة المحيطة، ومن هذا المنطلق، قد لا تكون منهجية تحليل السياسة الخارجية عبر الرصد السنوي للسلوك الخارجي والتنبؤ بالتغيرات ملائمة لدول الخليج. إذ أن هذه الطريقة تناسب بشكل أكبر تلك الدول التي تشهد تغيرات دورية في حكوماتها، ما يؤدي إلى ظهور رؤى وسياسات جديدة تعبر عن هذه التغيرات.

أما بالنسبة لدول الخليج، فإن استقرار أنظمة الحكم وطبيعة السياسات المحافظة فيها يقللان من احتمالية حدوث تغييرات جذرية في سياساتها الخارجية.

لذا، تبرز الحاجة إلى اعتماد منهجية تحليل مختلفة تُعنى بدراسة التحولات الهيكلية في البيئة الإقليمية والدولية، وما يمكن أن تتركه من آثار على توجهات وسياسات دول مجلس التعاون

عند تحليل السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، تبرز أهمية التركيز على ثلاث دول رئيسية: المملكة العربية السعودية كقوة إقليمية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، حيث تتميز هذه الدول بنهج ديناميكي وطموح يسعى إلى تعزيز نفوذها خارج محيطها الإقليمي. في المقابل، تميل الدول الأخرى الأعضاء في المجلس، وهي البحرين والكويت وسلطنة عُمان، إلى تبني سياسات خارجية أكثر تحفظًا، تركز بالأساس على حماية أمنها الوطني ضمن إطارها الجغرافي المباشر، دون محاولة لعب أدوار مؤثرة في القضايا الإقليمية الأوسع

وعند مناقشة العلاقات مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا، يظهر بوضوح أن ديناميكيات هذه العلاقات ترتبط بشكل وثيق بالتحولات في توجهات تلك القوى العالمية، والتي تنعكس بدورها على طبيعة علاقاتها مع دول الخليج

في الوقت الذي تتمحور فيه العلاقات مع الصين حول التعاون الاقتصادي والتجاري القوي، تأخذ العلاقات مع روسيا بُعدًا سياسيًا أكثر تعقيدًا. أما العلاقات مع الولايات المتحدة، فتجمع بين التزامها التقليدي بأمن الخليج

Photo Source: Asharq Al-Awsat (2024)

العربي وإعادة ترتيب أولوياتها الاستراتيجية. هذه الديناميكيات تفرض على دول الخليج اتباع استراتيجيات مرنة تُوازن بين مصالحها المختلفة مع هذه القوى.

العلاقات مع الصين، من غير المتوقع أن تشهد العلاقات مع الصين تغيرات كبيرة في المستقبل القريب. حيث يُتوقع أن تستمر دول مجلس التعاون في تعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الصين، التي تعد أكبر شريك تجاري لها. ومن المرجح أن تسعى بكين ودول الخليج العربي إلى تعميق هذه الشراكة الاستراتيجية التي ترتكز على التعاون الاقتصادي من خلال تبادل الزيارات الرسمية وتوقيع اتفاقيات ثنائية إضافية لتعزيز أوجه التعاون بين الجانبين.

علاوة على ذلك، من المحتمل أن تسعى الصين إلى تعزيز دورها كوسيط فعّال بين السعودية وإيران، مستفيدةً من موقعها كداعم للتوافق بين الطرفين. ويأتي هذا التوجه ضمن استراتيجيتها الأوسع لتقديم نموذج دبلوماسي يُبرز نجاحها على الساحة الدولية، مما يعزز مكانتها العالمية، خصوصاً في إطار تنافسها مع الولايات المتحدة

العلاقات مع روسيا، الصورة ليست واضحة تماماً كونها تتعلق بكيفية تعامل روسيا مع تراجع نفوذها في المنطقة نتيجة سقوط نظام الأسد الذي استثمرت فيه موسكو منذ 2015 بشكل مكثف عسكرياً ودبلوماسياً. فهل ستقبل موسكو بالوضع الجديد وتتكيف معه أم أنها ستحاول استعادة ما فقدته، ولكل واحد من هاذين البديلين تأثيره على علاقاتها مع دول المجلس. روسيا لا تزال تؤكد استمرار وجودها في سوريا من خلال قواعدها العسكرية رغم ظهور تقارير تشير إلى احتمالية تحويل بعض عملياتها إلى ليبيا

من جهة أخرى، يمثل زيادة إنتاج النفط الصخري الأمريكي تهديدًا لاستقرار اتفاقية أوبك+، مما يتطلب تنسيقًا أكبر بين روسيا ودول الخليج، وخصوصًا المملكة العربية السعودية، لضمان استقرار الأسواق وتجنب تكرار أزمة حرب أسعار النفط لعام 2020م

العلاقات مع الولايات المتحدة، على الرغم من أن الولايات المتحدة لا تزال الشريك الاستراتيجي التقليدي لدول الخليج العربي، إلا أن العلاقات بين الجانبين اتسمت بقدر

من الغموض والتباين خلال العقدين الماضيين. فمن جهة، تشير بعض التصريحات الأمريكية إلى تراجع أهمية الخليج العربي في الاستراتيجية الأمريكية، مع تحول الاهتمام نحو آسيا والمحيط الهادئ. ومن جهة أخرى، تواصل الولايات المتحدة توقيع اتفاقيات عسكرية تؤكد التزامها بأمن المنطقة

عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض تضيف تعقيداً إلى المشهد، حيث يمكن أن تعزز العلاقات استناداً إلى ولايته الأولى، أو تؤدي إلى سياسات أكثر تصادمية تعكس طبيعة اختياراته لمستشاريه المعروفين بمواقفهم المتشددة

بالنسبة لدول الخليج، من المتوقع أن تتركز العلاقات مع الولايات المتحدة في عام 2025م، على قضيتين رئيسيتين.

القضية الأولى تتعلق بجهود ترامب لتوسيع اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل، مما قد يجعل هذا الملف أولوية في العلاقات الأمريكية / السعودية، مع سعي الرياض المحافظة على علاقاتها الاستراتيجية مع واشنطن من جهة، وموقفها الثابت من القضية الفلسطينية بربط التطبيع بتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني من خلال حل الدولتين من جهة ثانية.

المسألة الثانية تتعلق بموقف ترامب تجاه إيران، والذي يشير إلى احتمال العودة إلى استراتيجية «الضغط الأقصى» عبر فرض عقوبات أشد صرامة. هذه السياسات قد تؤثر على جهود دول الخليج لتحسين علاقاتها مع طهران، مما يتطلب استراتيجيات متوازنة لضمان الاستقرار الإقليمي

ولكن وعلى الرغم من هذه التحديات، فقد أثبتت دول مجلس التعاون الخليجي قدرتها على التكيف مع التحولات الدولية والإقليمية بفضل خبراتها الواسعة ومرونتها في التعامل مع الأزمات. هذا النهج العملي يعزز الثقة في قدرتها على إدارة العلاقات مع القوى الكبرى واستثمارها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية والتنموية

العلاقات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي

1 طبيعة سياسات دول مجلس التعاون الخارجية:

- تعكس البيئة الخارجية، كما هو الحال في الدول النامية الأخرى، نهجًا يعتمد على ردود الفعل والمحافظة على الوضع الراهن.
- الأنظمة السياسية المحافظة تحد من إحداث تغييرات كبيرة في السياسة الخارجية.
- ينبغي أن تركز التحليلات على التحولات الهيكلية في البيئة الإقليمية والدولية بدلًا من التغيرات السلوكية السنوية.

2 الديناميكيات مع القوى الكبرى:

- **الصين:**
العلاقات ترتكز على التعاون الاقتصادي والتجاري.
من المرجح تعزيز الشراكة "الاستراتيجية" من خلال زيارات رسمية واتفاقيات.
قد تلعب الصين دورًا أكثر نشاطًا في تنسيق العلاقات بين السعودية وإيران لتعزيز نفوذها الدبلوماسي العالمي.
- **روسيا:**
تداعيات الصراع السوري ومستقبل تحالف "أوبك+"
نتيجة إنتاج النفط الصخري الأمريكي قد تؤثر على العلاقات.
التعاون مع السعودية حاسم لتجنب حرب أسعار نفطية جديدة.
- **الولايات المتحدة:**
الشراكة الاستراتيجية مستمرة، لكن الضبابية موجودة بسبب تغير الأولويات الأمريكية.

تشمل القضايا الرئيسية: توسيع التطبيع مع إسرائيل، والعودة إلى استراتيجية "الضغط الأقصى" على إيران في حال عودة إدارة ترامب.

3 السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي

- **السعودية، الإمارات، وقطر:**
تنتهج سياسات خارجية استباقية وطموحة.
- **البحرين، الكويت، وعُمان:**
تركز على الحفاظ على الأمن الوطني مع التزام الحذر في الانخراط الخارجي.

4 التحديات الاقتصادية والاستراتيجية:

- التعامل مع تداعيات إنتاج النفط الصخري الأمريكي على أسواق الطاقة.
- تحقيق التوازن بين الأهداف الدبلوماسية والسياسات المتغيرة للقوى العالمية لضمان الاستقرار الإقليمي.

5 التكيف والمرونة:

- طورت دول مجلس التعاون خبرة في التعامل مع الديناميكيات الخارجية، مما يعزز الثقة في قدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية.

5

الطاقة في الخليج

أ.د. جياكومو لوتشياني
عضو مجلس أمناء مؤسسة مركز الخليج للأبحاث

على الرغم من استمرار الحرب المفتوحة في الشرق الأوسط وأوروبا، فإن المخاوف بشأن أمن الطاقة قد تراجعت بشكل ملحوظ خلال عام 2024م، وقد انعكست هذه التطورات على سوق النفط العالمية التي اتسمت بحالة من التشاؤم السائد، مما أدى إلى انخفاض تدريجي في الأسعار منذ شهر مارس (انظر الشكل 1)

الشكل 1 -خام برنت

المصدر: فاينانشيال تايمز

هذا الواقع يطرح تساؤلات استراتيجية جوهرية لمصدّري النفط الرئيسيين في دول مجلس التعاون الخليجي، الذين تتباين مواقفهم في مواجهة هذه التحديات

برزت المملكة العربية السعودية كداعم رئيسي للإبقاء على القيود المفروضة على الإنتاج بهدف دعم أسعار النفط عند مستويات مرتفعة. ويبدو أن الدافع الأساسي لهذا التوجه هو الأعباء المالية المرتبطة بتنفيذ رؤية المملكة 2030، على الرغم من تقليص العديد من المشاريع الكبرى ضمن هذه الخطة. ومع ذلك، فإن السعر المطلوب لتحقيق التوازن في ميزانية الحكومة السعودية يبلغ نحو 100 دولار للبرميل، وهو ما يتجاوز بكثير الأسعار السائدة في السوق التي تتراوح بين 70 و75 دولارًا للبرميل خلال الأشهر الأخيرة من العام المنصرم

لكن هذا التوجه لا يحظى بالإجماع داخل تحالف «أوبك بلس»، إذ تتجاوز بعض الدول، مثل كازاخستان والعراق، حدود الإنتاج المقررة رسميًا. وفي المقابل، تسعى الإمارات العربية المتحدة إلى زيادة حصتها الإنتاجية بما يتماشى مع قدراتها الإنتاجية المتنامية

في ظل هذه الظروف، تواجه المملكة العربية السعودية تحديات متزايدة في فرض الانضباط داخل تحالف «أوبك بلس». فعلى الرغم من إعلان التحالف خططًا متكررة لتخفيف القيود الإنتاجية تدريجيًا، إلا أنه يعود عن تلك القرارات عند التنفيذ بسبب ظروف السوق الضعيفة. وقد أرسلت هذه المواقف رسائل متباينة إلى السوق، مما خلق انطباعًا بعدم وضوح الرؤية الاستراتيجية للتحالف، وجعل الاحتمالات تميل أكثر نحو انخفاض الأسعار بدلًا من ارتفاعها

تشير التقديرات إلى أن القيود المفروضة على الإنتاج تسحب أكثر من 8 ملايين برميل

يوميًا من السوق. ويمكن اعتبار هذا «الاحتياطي» مؤشرًا على التزام التحالف بالحفاظ على استقرار الأسعار، ولكنه قد يُفسر أيضًا كفائض إنتاجي يشكل خطرًا دائمًا قد يؤدي إلى انهيار السوق إذا تم الإفراج عنه بشكل مفاجئ

يشبه هذا الوضع كثيرًا ما شهدته أسواق النفط في الماضي، حيث يمكن لمصدّري النفط على المدى القصير زيادة إيراداتهم من خلال خفض الإنتاج، نظرًا لأن ارتفاع الأسعار الناتج غالبًا ما يعوض الانخفاض في الكميات المباعة. لكن على المدى البعيد، يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تقليل الطلب تدريجيًا، مما يُضعف المكاسب التي تحققت نتيجة تقليص الإنتاج

رغم تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين، إلا أن الطلب العالمي على النفط لا يزال يشهد ارتفاعًا، وإن كان بوتيرة أقل مما كان متوقعًا في بداية عام 2024م

ومع ذلك، يبقى السؤال: إلى متى سيستمر هذا النمو؟ تشير أغلب السيناريوهات إلى أن الطلب العالمي على النفط سيبلغ ذروته بحلول عام 2030م، أو بعدها بقليل، ليبدأ بعد ذلك في التراجع تدريجيًا. ويرتبط توقيت بلوغ هذه الذروة بمستوى الأسعار؛ إذ يعجل ارتفاع الأسعار بانخفاض الطلب، بينما يُؤجله انخفاضها

يبقى النفط وفيرًا على مستوى العالم، حيث يسعى المنتجون، سواء الوافدون الجدد أو التقليديون، إلى استخراجه وبيعه. ومع ذلك، فإن التوقعات بشأن أسعار النفط طويلة الأجل قد تغيرت؛ ففي السابق كان يُعتقد أن النفط سيصبح أكثر ندرة وقيمة، أما الآن فإن التوقعات تشير إلى انخفاض الطلب على المدى الطويل، مما قد يُفقد النفط جزءًا من قيمته

هذا التشاؤم بشأن مستقبل الطلب يدفع المنتجين إلى تسريع وتيرة الإنتاج، مما يُعقد جهود الحفاظ على الانضباط داخل التحالفات.

وفي هذا السياق، شدد الرئيس الأمريكي المنتخب ترامب خلال حملته الانتخابية على ضرورة تعزيز الإنتاج النفطي الأمريكي، مشجعًا على زيادة عمليات الحفر ورفع معدلات الإنتاج.

ومع ذلك، يرى بعض المحللين أن الولايات المتحدة قد لا تشهد زيادات كبيرة في إنتاجها،

لأن الصناعة أصبحت أكثر تركيزًا على تحقيق الأرباح بدلًا من زيادة الكميات. يبقى هذا الأمر مرهونًا بمستوى الأسعار؛ إذ يُحفز ارتفاع الأسعار على الاستثمار وزيادة الإنتاج، بينما يؤدي انخفاضها إلى تقليص هذه الجهود

في المقابل، إذا قررت المملكة العربية السعودية التخلي عن القيود الإنتاجية الحالية وتركيز جهودها على زيادة حصتها السوقية، فقد تنخفض الأسعار إلى 50 دولارًا للبرميل أو أقل. وسيكون لهذا السيناريو تأثيرات كارثية على العديد من الدول المصدرة للنفط التي تُعاني أصلًا من أزمات مالية في ظل الأسعار الحالية. كما سيؤدي ذلك إلى تقليص كبير في حجم الاستثمارات في قطاع النفط العالمي

حرب الأسعار تُعد السلاح الأخير في يد المملكة العربية السعودية لإعادة فرض الانضباط داخل «أوبك بلس». وتعني شن حرب الأسعار زيادة الإنتاج بشكل كبير وخفض الأسعار لإجبار الدول الأخرى على الالتزام بحصص الإنتاج. ورغم أن هذا التهديد يُستخدم غالبًا كوسيلة ضغط ضمنية، إلا أنه قد لا يكون كافيًا دائمًا، مما قد يدفع المملكة إلى تنفيذه فعليًا. والسؤال هنا: إلى أي مدى ستتحمل المملكة هذا الضغط قبل اتخاذ هذا الخيار الذي يحمل تبعات اقتصادية كبيرة عليها وعلى السوق العالمية؟

إن تقييم تكلفة حرب الأسعار ليس بالأمر البسيط، إذ تتداخل فيه اعتبارات اقتصادية وسياسية دولية. فمن المؤكد أن انخفاض الأسعار بشكل حاد سيؤثر سلبًا على جميع المنتجين، سواء داخل «أوبك» أو خارجها، لكنه سيعود بالفائدة على المستهلكين. وفي حال تشديد العقوبات على دول مثل روسيا أو إيران، قد يؤدي ذلك إلى تقسيم سوق النفط العالمي إلى نفط «صديق» يتمتع بعلاوة سعرية، ونفط «غير صديق». وفي هذا السيناريو، قد تجد المملكة العربية السعودية نفسها في موقع أكثر قوة على المدى الطويل

الطاقة في الخليج

1 أمن الطاقة واتجاهات السوق (2024):

• تراجعت المخاوف بشأن أمن الطاقة على الرغم من الصراعات المستمرة في الشرق الأوسط وأوروبا.
• ضعف أسعار النفط بسبب النظرة التشاؤمية للسوق منذ مارس، مما يخلق تحديات استراتيجية للمصدرين في دول مجلس التعاون الخليجي.

2 موقف المملكة العربية السعودية:

• تدعم السعودية تخفيض الإنتاج للحفاظ على أسعار النفط المرتفعة، مدفوعة بالحاجة المالية لمشاريع رؤية 2030.
• يظل متوسط الميزانية السعودية عند حوالي 100 دولار للبرميل، وهو أعلى بكثير من السعر الحالي الذي يتراوح بين 70 و75 دولارًا.
• تم تقليص بعض مشاريع رؤية 2030 بالفعل.

3 ديناميكيات "أوبك+" المتباينة:

• قضايا الامتثال: دول مثل كازاخستان والعراق تتجاوز حصصها الإنتاجية، بينما تسعى الإمارات إلى زيادة حصتها.
• حالة عدم اليقين في "أوبك+": تكرار التغيرات في السياسات يخلق حالة من عدم الاستقرار، مما يدفع التوقعات نحو انخفاض الأسعار.
• تخفيض الإنتاج يزيل أكثر من 8 ملايين برميل يوميًا من السوق، مما يُنظر إليه إما كقوة استراتيجية أو كمحاولة للحد من فائض المعروض.

• قضايا الامتثال: دول مثل كازاخستان والعراق تتجاوز حصصها الإنتاجية، بينما تسعى الإمارات إلى زيادة حصتها.
• حالة عدم اليقين في "أوبك+": تكرار التغيرات في السياسات يخلق حالة من عدم الاستقرار، مما يدفع التوقعات نحو انخفاض الأسعار.
• تخفيض الإنتاج يزيل أكثر من 8 ملايين برميل يوميًا من السوق، مما يُنظر إليه إما كقوة استراتيجية أو كمحاولة للحد من فائض المعروض.

4 اتجاهات الطلب العالمي:

• ينمو الطلب على النفط، لكنه أبطأ من المتوقع، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تباطؤ الاقتصاد الصيني.
• يُتوقع أن يصل الطلب العالمي على النفط إلى ذروته بحلول عام 2030م، مع إمكانية تسريع الأسعار المرتفعة لهذا الانخفاض.

5 تغير التوقعات طويلة الأجل:

• تحول من مخاوف الندرة إلى مخاوف فائض المعروض، حيث يدفع التشاؤم نحو تسريع الإنتاج للاستفادة من القيمة المتناقصة.
• موقف الرئيس المنتخب ترامب بشأن "الحفر، الحفر، الحفر" قد يؤثر على الإنتاج الأمريكي، على الرغم من أن الحذر في الصناعة قد يعطي الأولوية للأرباح بدلًا من الكميات.

6 تهديد السعودية بحرب أسعار:

• التحول إلى استراتيجية حصة السوق من قِبل السعودية يمكن أن يؤدي إلى انهيار الأسعار (~50 دولارًا للبرميل)، مما يسبب ضغوطًا اقتصادية للمصدرين الأكثر ضعفًا وتقليل الاستثمارات في الصناعة.
• يُستخدم تهديد حرب الأسعار كأداة لفرض الانضباط داخل "أوبك+"، ولكنه قد يؤدي في النهاية إلى صراعات مفتوحة داخل المجموعة.

7 التداعيات الجيوسياسية:

• حرب الأسعار قد تؤثر على التوازنات السياسية في إيران وروسيا وفنزويلا.
• قد يؤدي تقسيم أسواق النفط إلى "نفط صديق" و"نفط غير صديق" إلى تغيير الديناميكيات، وربما يفيد السعودية وسط العقوبات المفروضة على موسكو، أو إيران، أو فنزويلا.

6

اقتصاد الخليج

د. جون سفاكياناكيس
مدير برنامج الأبحاث والدراسات الاقتصادية، كبير الاقتصاديين بمركز الخليج للأبحاث

تصحيح الأوضاع الاقتصادية في الشرق الأوسط يتطلب تبني رؤى جديدة ونهجًا غير تقليدي يتجاوز السياسات النمطية التي عجزت عن تحقيق تغييرات جذرية في السابق. لم يعد التمسك بالأساليب المألوفة كافيًا لمواجهة التحولات المتسارعة، حيث باتت الجرأة في اتخاذ القرارات ضرورة لمواجهة التحديات الاقتصادية الحالية وصياغة مستقبل أكثر استقرارًا. ومع ذلك، يظل الخوف من تغيير هذه الأساليب عقبة رئيسية تمنع التطور والتغيير، مما يستدعي إرادة قوية ورؤية استراتيجية واضحة

تمر منطقة الشرق الأوسط حاليًا بمرحلة تحول جيوسياسي تُعد الأكبر منذ أزمة السويس عام 1956م، وهي مرحلة تحمل في طياتها تغييرات حاسمة. عام 2025م، يُرتقب أن يشهد تركيزًا كبيرًا على الدور الإيراني وتأثيره المباشر على اقتصادات دول الخليج العربي، مما يجعل هذا العام محطة محورية في تشكيل مستقبل المنطقة

من المتوقع أن تسير اقتصادات الخليج عام 2025م، في طريق التنويع الاقتصادي، وهو طريق تسعى من خلاله الدول إلى تقليل اعتمادها على عائدات النفط التي كانت لعقود طويلة محور الاقتصاد. وفي هذا الإطار، ستبرز قطاعات جديدة وواعدة مثل الطاقة المتجددة، التكنولوجيا المتقدمة، السياحة، الصحة، وتطوير البنية التحتية. ومع ذلك، فإن قطاع النفط سيظل ذا أهمية كبيرة، لكن التركيز سيتحول تدريجيًا نحو بناء اقتصاد متنوع ومستدام، مما يفتح أبوابًا واسعة أمام الاستثمارات والشركات والمواهب الشابة

رغم هذه التطلعات، تواجه دول الخليج مجموعة من التحديات الكبيرة، منها المنافسة الاقتصادية العالمية التي تزداد شراسة، والتقلبات المستمرة في أسعار النفط، والضغوط العالمية للحد من انبعاثات الكربون، إضافة إلى التوترات الجيوسياسية الإقليمية. كما أن الاقتصادات الخليجية بحاجة إلى التأقلم مع التحولات السريعة في الاقتصاد العالمي، التي تتطلب مرونة كبيرة واستراتيجيات ذكية

في ظل هذه الظروف، سيكون على دول الخليج الاعتماد على سياسات اقتصادية متينة تأخذ في الحسبان تجارب الماضي وتستفيد منها، بدلاً من تكرار الأخطاء السابقة. المفتاح لتحقيق النجاح في هذا السياق يكمن في امتلاك المرونة الفكرية اللازمة لفهم التحولات الاقتصادية والقدرة على التخلي عن الأنماط التقليدية التي قد لا تتماشى مع التحديات المعاصرة

كما أن التعاون الإقليمي والدولي سيكون ضروريًا، إذ إن السياسات المنفردة لا تحقق النجاح في ظل عالم معقد ومترابط. تنوع فرق العمل وتعدد الخبرات سيلعبان دورًا مهمًا في تحسين الأداء الاقتصادي وصياغة

Photo Source: Asharq Al-Awsat (2024)

سياسات مبتكرة. وهنا تبرز أهمية تبنّي رؤية بعيدة المدى تتماشى مع الاستدامة والابتكار، كما هو موضح في رؤية 2030 والخطط الوطنية الأخرى لدول الخليج

الاتجاهات الجيوسياسية والعالمية

تتأثر منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بالتوجهات العالمية والتحولات الجيوسياسية التي تسهم في صياغة مستقبلها الاقتصادي بطرق متعددة، مما يجعل من الضروري مواكبة هذه التحولات برؤية استراتيجية وبصيرة نافذة

الاستقرار الجيوسياسي: تواصل دول مجلس التعاون الخليجي سعيها الحثيث لتحقيق الاستقرار الجيوسياسي في مواجهة التحديات الدولية المتزايدة، مرتكزةً على تعزيز الروابط الإقليمية وضمان الأمن الوطني والإقليمي

وتضطلع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر بأدوار محورية باعتبارها مراكز دبلوماسية واقتصادية ذات تأثير ملموس على المستويين الإقليمي والعالمي

الاستثمار الأجنبي: من المنتظر أن يشهد عام 2025م، تصاعدًا ملموسًا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، مدفوعًا بالإصلاحات الاقتصادية والحوافز التنظيمية التي اتخذتها هذه الدول. وتشمل هذه الإصلاحات تخفيف قيود الملكية الأجنبية في الإمارات العربية المتحدة، وسعي المملكة العربية السعودية الحثيث نحو تنويع اقتصادها بعيدًا عن الاعتماد على النفط. وفي هذا السياق، تمثل المشاريع الكبرى لتطوير البنية التحتية في دول المجلس فرصة استثنائية لاستقطاب الاستثمارات في مجالات البناء والهندسة والتصميم، مما يعزز من مكانة المنطقة كمركز جذب اقتصادي واستثماري عالمي

البنية التحتية للنقل: تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى تعزيز بنيتها التحتية للنقل، استجابةً لمتطلبات النمو الاقتصادي وتحقيق الترابط الإقليمي والدولي. وتشهد المنطقة استثمارات هائلة في مشاريع استراتيجية تهدف إلى تحسين منظومة النقل والخدمات اللوجستية. ومن أبرز هذه المشاريع

*مترو الرياض في المملكة العربية السعودية، الذي يمثل قفزة نوعية في

منظومة النقل العام داخل العاصمة
• توسعة مترو دبي في الإمارات العربية المتحدة، التي تسهم في تعزيز كفاءة النقل الحضري واستيعاب النمو السكاني
• خطط تطوير البنية التحتية في سلطنة عمان، والتي تتضمن تحسين شبكات النقل وتطوير الموانئ والمطارات، بما يعزز القدرة التنافسية للدولة على المستوى الإقليمي

هذه المشاريع لا تقتصر على تحسين النقل فحسب، بل تفتح آفاقًا استثمارية واسعة في مجالات الطيران والموانئ والخدمات اللوجستية

الخدمات اللوجستية وسلسلة التوريد

في ظل تحول منطقة الخليج إلى مركز لوجستي عالمي، برزت فرص استثمارية واسعة في مجالات التخزين والتوزيع وإدارة سلسلة التوريد. وتحتل الإمارات العربية المتحدة، لا سيما إمارة دبي، مكانة ريادية كمحور لوجستي إقليمي ودولي، مدعومةً بتطور بنيتها التحتية وتوسع التجارة الإلكترونية، مما يعزز مكانتها كمركز عالمي للخدمات اللوجستية

العقارات

تشهد دول مجلس التعاون الخليجي نموًا ملحوظًا في القطاع العقاري، مدفوعًا بالمشاريع الكبرى التي تعكس رؤية المنطقة المستقبلية. ومن أبرز هذه المشاريع

مشروع نيوم ومشروع البحر الأحمر في المملكة العربية السعودية، اللذان يُجسدان مفاهيم المدن الذكية والتنمية المستدامة

إرث معرض إكسبو 2020 في دبي، الذي يعزز الطلب على العقارات السكنية والتجارية، ويدفع باتجاه تطوير المزيد من المشاريع المتكاملة

مع استمرار الطلب المتزايد على العقارات، يبرز دور المطورين والمقاولين والمهندسين المعماريين في الاستفادة من هذه الفرص الواعدة

الرعاية الصحية

أكدت جائحة كوفيد19- أهمية الاستثمار في قطاع الرعاية الصحية. ومن المتوقع أن يشهد هذا القطاع في دول الخليج تطورًا ملحوظًا في عام 2025م، من خلال

التوسع في استخدام التقنيات الطبية المتقدمة، تعزيز السياحة العلاجية، إنشاء وتطوير مرافق طبية حديثة تلبي احتياجات السكان والزوار

التعليم واقتصاد المعرفة

تولي دول مجلس التعاون الخليجي اهتمامًا متزايدًا بقطاع التعليم، باعتباره ركيزة أساسية للتحول نحو اقتصاد المعرفة. وتشهد المنطقة استثمارات استراتيجية تشمل

التوسع في إنشاء الجامعات المحلية، تطوير الشراكات مع المؤسسات الأكاديمية العالمية، اعتماد تقنيات التعليم المتطورة لدعم الابتكار وتوفير حلول تعليمية تواكب العصر، وتعزيز التدريب المهني لتلبية احتياجات سوق العمل

التحول في مجال الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة

لطالما اشتهرت منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بثرواتها الوفيرة من النفط والغاز، التي كانت حجر الأساس لاقتصاداتها لعقود طويلة. ومع ذلك، يشهد العالم اليوم تحولات جوهرية في قطاع الطاقة، ما دفع هذه الدول إلى إعادة صياغة استراتيجياتها بما يحقق التنويع والاستدامة. وفي عام 2025و، ستشهد المنطقة تركيزًا أكبر على مصادر الطاقة المتجددة والممارسات الصديقة للبيئة

الفرص المتاحة في الطاقة المتجددة

تستثمر المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان بكثافة في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مستفيدة من الموقع الجغرافي الذي يجعلها واحدة من أكثر المناطق إشعاعًا شمسيًا في العالم. هذه الاستثمارات تُمهد الطريق لإنشاء مزارع شمسية ورياح على نطاق واسع، ما يوفر فرصًا واعدة في تطوير البنية التحتية للطاقة الخضراء، وتصنيع المعدات المرتبطة بالطاقة المتجددة، والابتكار التقني في أنظمة تخزين الطاقة وتحويلها

اقتصاد الهيدروجين

برزت دول الخليج، ولا سيما المملكة العربية السعودية، كقوة عالمية في إنتاج الهيدروجين الأخضر، الذي يُعد مصدرًا نظيفًا للطاقة ويحظى بإقبال متزايد عالميًا. في عام 2025، يُتوقع أن يصبح الهيدروجين أحد أعمدة الصادرات الخليجية، مدعومًا باستثمارات ضخمة في مرافق الإنتاج والبنية التحتية التي تعزز من قدرة المنطقة على قيادة هذا القطاع الحيوي

احتجاز الكربون وتخزينه (CCS)

في إطار الجهود الرامية إلى الحد من الانبعاثات الكربونية وتحقيق التوازن البيئي، تتبنى دول الخليج تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه كجزء أساسي من استراتيجياتها، ومن المتوقع أن تستقطب هذه المشاريع استثمارات جديدة وتفتح مجالات للتعاون الدولي في هذا القطاع

الابتكار التكنولوجي والاقتصاد الرقمي

يشكل التحول الرقمي الركيزة الأساسية في خطط التنمية طويلة الأجل لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث تعتمد هذه الخطط على دمج التكنولوجيا والابتكار في جميع القطاعات، مدعومة بمبادرات استراتيجية مثل رؤية المملكة العربية السعودية 2030 ورؤية الإمارات العربية المتحدة 2031.

التكنولوجيا المالية

برزت الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين كمراكز إقليمية رائدة في مجال التكنولوجيا المالية، حيث يُتوقع أن تشهد المنطقة في عام 2025م، توسعًا ملحوظًا في مجالات مبتكرة، مثل الخدمات المصرفية الرقمية التي تُحدث تحولًا جذريًا في تقديم الخدمات المالية، وتقنيات سلسة الكتل (Blockchain) والعملات الرقمية التي توفر حلولًا آمنة وفعالة للتعاملات المالية، بالإضافة إلى التكنولوجيا المالية الإسلامية التي تمزج بين الابتكار والامتثال لأحكام الشريعة. ويأتي هذا التطور مدعومًا بتشريعات متطورة وإقبال متزايد على الحلول الرقمية، مما يعزز ازدهار هذا القطاع ودفع عجلة النمو الاقتصادي في المنطقة

المدن الذكية وإنترنت الأشياء

تشهد منطقة دول مجلس التعاون الخليجي تقدمًا كبيرًا في تطوير المدن الذكية من خلال مشاريع طموحة مثل خطة دبي 2040، الحضرية، التي تسعى إلى تعزيز جودة الحياة عبر بنية تحتية ذكية ومستدامة، ومشروع نيوم في المملكة العربية السعودية، الذي يُعد نموذجًا عالميًا للمدن المستقبلية. وتعتمد هذه المشاريع على تقنيات متقدمة تشمل إنترنت الأشياء (IoT)، والذكاء الاصطناعي (AI)، والبيانات الضخمة، مما يفتح آفاقًا واسعة في مجالات الخدمات التقنية، وتحليل البيانات، وتطوير البنية التحتية الذكية، لتصبح هذه المدن نموذجًا رياديًا للتطور الحضري المستدام

الذكاء الاصطناعي والأتمتة

تعمل دول مجلس التعاون الخليجي على تعزيز استثماراتها في الذكاء الاصطناعي من خلال مبادرات مثل الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي في المملكة

العربية السعودية، بهدف تطوير أنظمة التعلم الآلي والروبوتات وتطبيق الأتمتة في قطاعات حيوية كالرعاية الصحية والتصنيع والنقل

السياحة والضيافة

أدركت دول مجلس التعاون الخليجي أهمية قطاع السياحة كركيزة أساسية لتنويع اقتصاداتها وتعزيز مصادر دخلها. وفي عام 2025م، ستواصل السياحة دورها المحوري بدعم من الاستثمارات الواسعة في البنية التحتية والمبادرات الثقافية التي تسهم في تطوير هذا القطاع الحيوي

رؤية المملكة العربية السعودية 2030 والسياحة: تسعى المملكة، ضمن رؤيتها الطموحة، إلى جذب 150 مليون زائر سنويًا بحلول عام 2030م، مع التركيز على مشاريع كبرى مثل نيوم، البحر الأحمر، والقدية. هذه المشاريع تُعد مراكز سياحية وترفيهية رئيسية، تفتح آفاقًا واسعة في مجالات الضيافة والعقارات والنقل والترفيه

إرث إكسبو الإمارات العربية المتحدة: تستمر دبي في الاستفادة من إرث معرض إكسبو 2020 (الذي امتد إلى 2022-2023) عبر تعزيز تدفقات السياحة واستضافة الفعاليات والمؤتمرات العالمية. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على العقارات وقطاعي التجزئة والضيافة، ما يعزز مكانة دبي كمركز عالمي للسياحة والاقتصاد

السياحة الثقافية والتراثية: تركز قطر وسلطنة عُمان على إبراز ثرواتهما التاريخية وجمالهما الطبيعي، ما يعزز من جاذبية السياحة التراثية. وتشمل هذه الجهود تطوير المتاحف، المراكز الثقافية، والمنتجعات الفاخرة، بما يسهم في تعزيز حضور المنطقة على خارطة السياحة العالمية

تشهد دول مجلس التعاون الخليجي تحولات واسعة النطاق تعكس سعيها المتواصل لتنويع مصادر دخلها بعيدًا عن الاعتماد على النفط، مع التركيز على تطوير قطاعات جديدة تدعم التنمية المستدامة وتتماشى مع المتغيرات العالمية. ويُتوقع أن يكون عام 2025م، محطة رئيسية توفر فرصًا واعدة للنمو، مدفوعة بالابتكارات التكنولوجية والرؤى الاستراتيجية الطموحة. ومن المؤكد أن اقتصادات دول الخليج، بعد هذه المرحلة المفصلية، ستتخذ مسارًا مختلفًا وأكثر تنوعًا واستدامة

اقتصاد الخليج في عام 2025

1 التحولات الجيوسياسية:

يشهد الشرق الأوسط أكبر تحول جيوسياسي منذ أزمة السويس عام 1956م، مع زيادة التركيز على تأثير إيران.

2 اقتصادات الخليج في مرحلة انتقالية:

بحلول عام 2025م، من المتوقع أن تصبح اقتصادات الخليج أكثر تنوعًا مع نمو القطاعات المتعلقة بالطاقة المتجددة، التكنولوجيا، السياحة، الرعاية الصحية، والبنية التحتية.

3 التنويع الاقتصادي والقطاعات الرئيسية

النمو غير النفطي:
الانتقال من الاعتماد على النفط إلى القطاعات المستدامة مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا.
الفرص في عام 2025:
الطاقة المتجددة.
التكنولوجيا والابتكار.
السياحة.
الرعاية الصحية.
البنية التحتية.

4 الاتجاهات الجيوسياسية والعالمية التي تشكل اقتصاد الخليج

الاستقرار الجيوسياسي: التركيز على تعزيز العلاقات الإقليمية والأمن لتعزيز الدور العالمي لدول مجلس التعاون الخليجي.
الاستثمار الأجنبي المباشر: زيادة الاستثمار الأجنبي بدعم من الإصلاحات التنظيمية مثل قوانين الملكية الأجنبية في الإمارات وجهود التنويع الاقتصادي في السعودية.
طفرة البنية التحتية: استمرار الاستثمار في النقل، البناء، والخدمات اللوجستية مع مشاريع مثل مترو الرياض، توسعة مترو دبي، وخطط البنية التحتية في عمان.

5 القطاعات الرئيسية المحركة للنمو الاقتصادي

العقارات: مشاريع عملاقة مثل نيوم، مشروع البحر الأحمر (السعودية)، وإرث إكسبو 2020 (الإمارات) التي تدفع الطلب على العقارات التجارية والسكنية.
الرعاية الصحية: توسع البنية التحتية للرعاية الصحية ونمو السياحة الطبية والتقنيات الطبية المتقدمة والمرافق الموجهة للسكان الدوليين.
الاقتصاد المعرفي والتعليم: توسع التعليم العالي والتدريب المهني واستثمارات التعليم التكنولوجي لإعداد قوة عاملة تنافسية للمستقبل.

6 التحول في مجال الطاقة والطاقة المتجددة

الطاقة المتجددة: استثمارات كبيرة في مشاريع الطاقة الشمسية والرياح، حيث تتمتع منطقة الشرق الأوسط بظروف مثالية للطاقة الشمسية.
السعودية، الإمارات، عمان تقود المشاريع الكبيرة.
اقتصاد الهيدروجين: تتطلع دول الخليج، وخاصة السعودية، لأن تكون قادة عالميين في الهيدروجين الأخضر بحلول عام 2025.
احتجاز وتخزين الكربون (CCS): زيادة الاستثمار في تقنيات احتجاز الكربون للحد من الانبعاثات وخلق فرص عمل جديدة في التقنيات الخضراء.

7 الابتكار التكنولوجي والاقتصاد الرقمي

نمو التكنولوجيا المالية: الإمارات، قطر، والبحرين كمراكز للتكنولوجيا المالية؛ الإطار التنظيمي القوي يدعم الخدمات المصرفية الرقمية، البلوك تشين، والتكنولوجيا المالية الإسلامية.
المدن الذكية وإنترنت الأشياء: مشاريع مثل خطة دبي الحضرية 2040 ونيوم (السعودية) تدفع نمو إنترنت الأشياء، الذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا المدن الذكية.
الذكاء الاصطناعي والأتمتة: استثمارات ضخمة في الذكاء الاصطناعي، الروبوتات، والأتمتة عبر قطاعات مثل الرعاية الصحية، التصنيع، والنقل.

8 السياحة والضيافة

رؤية السعودية 2030: تهدف إلى جذب 150 مليون زائر سنويًا بحلول عام 2030، مع إنشاء وجهات سياحية مثل نيوم، مشروع البحر الأحمر، ومدينة القدية كمعالم رئيسية.
إرث إكسبو في الإمارات: سيواصل إكسبو 2020م، في دبي دعم نمو السياحة والبنية التحتية في قطاع الضيافة، العقارات، والتجزئة.
السياحة الثقافية والتراثية: تستثمر قطر وعمان في السياحة الثقافية من خلال المتاحف، المنتجعات، والمعالم التاريخية.
التحول الاقتصادي: بحلول عام 2025م، ستشهد اقتصادات الخليج تحولًا ملحوظًا يركز على التنويع، الاستدامة، والابتكار التكنولوجي.
الفرص الواعدة: ستوفر القطاعات الجديدة المتنامية وفرة من الفرص الاستثمارية.

7

البيئة في صميم السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي

د. محمد عبد الرؤوف
مدير برنامج أبحاث البيئة والاستدامة

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي طيفًا واسعًا من التحديات البيئية التقليدية، التي تشمل التصحر، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث في المناطق البحرية والساحلية، وتلوث الهواء، وندرة المياه وتدهور جودتها. ومع ذلك، فإن السنوات القليلة الماضية قد شهدت بروز مشكلات بيئية جديدة، كانعكاس للظروف الإقليمية والدولية، مثل تأثير النزاعات العسكرية وتزايد مخلفات البناء والهدم. ومن بين أبرز التحديات الناشئة التي تواجه المنطقة، يأتي تغير المناخ بوصفه معضلة كبرى تتطلب استجابة استراتيجية وشاملة

في ظل هذه التحديات المتزايدة، يتضح أن قضايا البيئة والاستدامة قد ترسخت في صلب الرؤى والسياسات الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي. إذ باتت هذه الدول تُولي أولوية متقدمة للمبادرات الخضراء، بهدف مواجهة تحديات المناخ والتصحر، وتحقيق كفاءة أعلى في إدارة الموارد الطبيعية

كما أن دول الخليج تنظر إلى الاستدامة ليس فقط كضرورة لتعزيز الاستقرار البيئي والاجتماعي، بل أيضًا كفرصة استراتيجية لتنويع اقتصاداتها وجذب الاستثمارات في المجالات الخضراء

وقد التزمت البحرين والكويت وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، بتحقيق أهداف الحياد الكربوني بحلول منتصف القرن (2050-2060م). ويستلزم هذا الالتزام تسريع التحول نحو الاقتصاد الأخضر، من خلال تطبيق معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وتعزيز الاستثمارات المستدامة، بما يشمل السندات الخضراء، ومشروعات التنوع البيولوجي، وبرامج مكافحة التصحر، فضلًا عن استغلال تقنيات الذكاء الاصطناعي المستدام لتعزيز كفاءة الموارد

على صعيد الطاقة، تسعى دول الخليج لتحقيق أهداف طموحة لزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة. فعلى سبيل المثال، تهدف المملكة العربية السعودية إلى أن يشكل إنتاج الطاقة المتجددة 50% من مزيج الطاقة بحلول عام 2030م، بينما تستهدف سلطنة عمان تحقيق 30% من احتياجاتها الكهربائية من مصادر متجددة بحلول العام ذاته.

وفي هذا السياق، تشير التقديرات إلى أن المشاريع قيد الإنشاء في السعودية ستتجاوز قدرتها الإنتاجية 8 جيجاواط عام 2024م، مع وجود 13 جيجاواط إضافية في مراحل التخطيط والتطوير. وإذا استمرت هذه الوتيرة، ستتمكن المملكة من بلوغ أهدافها الطموحة في قطاع الطاقة المتجددة

ومن المبادرات الإقليمية الرائدة في هذا المجال، تأتي مبادرة الشرق الأوسط الأخضر التي أطلقتها المملكة العربية السعودية، بهدف تعزيز التعاون الإقليمي في مواجهة التغير المناخي من خلال الاستثمار والعمل الجماعي. وقد نجحت هذه المبادرة في وضع أهداف طموحة تجمع دول المنطقة في إطار

Phtoto Source: ICESCO (2024)

جهود مشتركة لتحقيق الأهداف المناخية العالمية

إلى جانب ذلك، تؤكد رؤية المملكة 2030 على تنفيذ مشروعات حضرية مستدامة كبرى، مثل مشروع «نيوم» ومشروع «البحر الأحمر»، التي تعتمد في تصميمها على الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

وعلى المنوال ذاته، تبرز دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال مبادرة «صافي الصفر 2050»، التي تتجسد في مشروعات مثل «إكسبو سيتي دبي»، وهو نموذج للتخطيط الحضري المحايد للكربون.

وفي قطر، تمثل مدينة لوسيل والبنية التحتية لكأس العالم أمثلة بارزة على الالتزام بمعايير البناء الأخضر

أما سلطنة عمان، فتعمل على تطوير برامج لإدارة النفايات والطاقة المتجددة، فيما تسعى كل من البحرين والكويت إلى تحديث بنيتها التحتية باستخدام تقنيات موفرة للطاقة

وقد استضافت دول الخليج في السنوات الأخيرة سلسلة من المؤتمرات البيئية العالمية البارزة، مثل

مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP28) في دبي، الإمارات العربية المتحدة، نوفمبر 2023م

مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) في الرياض، ديسمبر 2024م

يوم البيئة العالمي 2024م، الذي استضافته المملكة العربية السعودية، مع التركيز على استعادة الأراضي ومكافحة التصحر وتعزيز قدرة المجتمعات على مقاومة الجفاف

وفي عام 2025م، تستعد دول الخليج لاستضافة فعاليات بيئية محورية، من بينها

النسخة الخامسة من القمة العالمية للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (World ESG Summit) التي ستُعقد في الرياض، المملكة العربية السعودية، يومي 10 و11 فبراير 2025م

المؤتمر العالمي للمحافظة على البيئة لعام 2025م، الذي ينظمه الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN)، وهو أكبر قمة عالمية

وأكثرها شمولاً في مجال التنوع البيولوجي، وستُعقد في الفترة من 9 إلى 15 أكتوبر في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

ليس هناك ادني شك في أن العمل البيئي والمناخي في دول مجلس التعاون الخليجي له فوائد اجتماعية، واقتصادية، وبيئية متعددة بما في ذلك التنويع الاقتصادي والتوظيف وحماية التنوع البيولوجي وتحسين جودة الهواء

باختصار، في عام 2024م، كانت دول مجلس التعاون الخليجي لاعباً رئيسياً في دبلوماسية البيئة والمناخ إقليمياً وعالمياً، وكذلك في التحول إلى الطاقة النظيفة وخاصة الطاقة المتجددة

ومع ذلك، في عام 2025م، هناك شكوكًا كبيرة بشأن موقف الإدارة الأمريكية الجديدة فيما يتعلق بتغير المناخ، حيث وعد الرئيس ترامب بخروج الولايات المتحدة من اتفاقية باريس للمناخ - كما فعل لفترة وجيزة خلال فترة ولايته الأولى، وإذا حدث ذلك سيكون له آثار سلبية على العمل المناخي عالميًا وإقليميًا، مما يقلل من طموحات المناخ وتمويله وإجراءاته

وعلى الرغم من ذلك ليس هناك شك في أن البيئة والاستدامة تمثل أولوية قصوى في سياسات ومبادرات دول مجلس التعاون الخليجي، وسوف تستمر كذلك في عام ٢٠٢٥م، خاصة مع تحول دول المجلس إلى رائدة في مجال الاستدامة على مستوى العالم

يساعد العمل المناخي دول مجلس التعاون الخليجي على جذب التمويل الأخضر (السندات الخضراء)، والاستثمار الأخضر الذي يمكّنها من تحقيق الرؤى التنموية. بالإضافة إلى ذلك، يمثل المناخ والبيئة فرصة كبيرة للتعاون على المستوى الإقليمي (بين دول مجلس التعاون الخليجي بعضها البعض، وكذلك بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الأخرى) وهذا أمر مربح للجميع ، ويمكن أن يفتح الباب لمزيد من التعاون الاقتصادي والسياسي كما أنه يفتح الأبواب أمام الاستثمار الأخضر وإعادة البناء في بعض الدول المجاورة

البيئة في صميم سياسات دول مجلس التعاون الخليج

1 التحديات البيئية في دول مجلس التعاون الخليجي

- التصحر، فقدان التنوع البيولوجي، التلوث البحري والساحلي، تلوث الهواء، ندرة المياه وجودتها. (صورة لكل تحدٍ).
- **القضايا الناشئة:** الصراعات العسكرية ومخلفات البناء.
- **تغير المناخ:** قضية متزايدة الأهمية في المنطقة.

2 الاستدامة في قلب سياسات دول مجلس التعاون الخليجي

- **الرؤى الوطنية (2030-2040):** تركز على الأهداف البيئية والاستدامة.
- **المبادرات الخضراء:** مكافحة تغير المناخ والتصحر وتعزيز كفاءة الموارد.
- **التنويع الاقتصادي:** حماية البيئة وتحقيق الحياد الكربوني كفرص لتنويع الاقتصادات وجذب الاستثمارات الخضراء.

3 التزامات دول مجلس التعاون الخليجي بتحقيق الحياد الصفري

- البحرين، الكويت، عمان، السعودية، الإمارات: ملتزمة بتحقيق الحياد الصفري بحلول منتصف القرن (2050-2060).
- الإجراءات الرئيسية:

- تسريع مبادرات التحول الأخضر في جميع القطاعات.
- تعزيز لوائح الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG).
- دعم استثمارات انتقال الكربون، السندات المستدامة، وتمويل التنوع البيولوجي.
- الاستفادة من الذكاء الاصطناعي لتحقيق الاستدامة.

4 أهداف الطاقة المتجددة:

- السعودية: 50٪ من مزيج الطاقة من مصادر متجددة بحلول عام 2030.
- عمان: 30٪ من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول عام 2030.

5 مشاريع الطاقة المتجددة في السعودية:

- 2024: تجاوز قدرة الطاقة المتجددة 8-جيجاواط تحت الإنشاء.

مشاريع إضافية بقدرة 13 جيجاواط في مراحل التطوير.

6 المبادرات الإقليمية الرئيسية:

- **مبادرة الشرق الأوسط الأخضر (السعودية):** توسيع نطاق العمل المناخي الإقليمي من خلال التعاون والاستثمار.
- **رؤية السعودية 2030:** مشاريع حضرية مستدامة (مثل نيوم، مشروع البحر الأحمر).
- **الإمارات:** الحياد الصفري 2050: تخطيط حضري محايد للكربون (مثل مدينة إكسبو).
- **قطر:** شهادات المباني الخضراء مثل (مدينة لوسيل، بنية كأس العالم التحتية).
- **عمان:** تعزيز الطاقة المتجددة وإدارة النفايات في البناء.
- **البحرين والكويت:** تحديث البنية التحتية باستخدام تقنيات كفاءة الطاقة.

7 الأحداث البيئية الرئيسية في دول مجلس التعاون الخليجي:

- **الأحداث السابقة:**

مؤتمر الأطراف 29 (UNFCCC) في دبي، الإمارات (نوفمبر 2023).
مؤتمر الأطراف 16 (UNCCD) في الرياض، السعودية (ديسمبر 2024).
يوم البيئة العالمي في السعودية (2024) -التركيز على استعادة الأراضي، التصحر، والصمود في مواجهة الجفاف.

- **الأحداث القادمة:**

النسخة الخامسة من قمة ESG العالمية في الرياض، السعودية (11-10 فبراير 2025).
مؤتمر الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة في أبو ظبي، الإمارات (15-9 أكتوبر 2025).

8 لاستدامة البيئية:

أولوية عالية في سياسات ومبادرات دول مجلس التعاون الخليجي.
تسعى دول المجلس لأن تكون رائدة عالميًا في مجال الاستدامة، ملتزمة بحماية البيئة والتحولات الخضراء.

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

25 YEARS since 2000

@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

Riyadh

Office FN11A, North Tower,
King Faisal Foundation
Call us: +966 11 2031188-2112567
info@grc.net
Tel: +966112112567
Fax: +966126531375

Jeddah

30 Rayat Al-Itihad Street (19)
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Kingdom of Saudi Arabia
info@grc.net
Tel: +966126511999
Fax: +966126531375

Cambridge

Gulf Research Centre - Cambridge
University of Cambridge
Sidgwick Avenue, Cambridge CB3 9DA, UK
info@grc.net
Tel:+441223760758
Fax:+441223335110

Geneva

Gulf Research Center Foundation
Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: Info@grc.net

Brussels

Avenue de Cortenbergh 89
4th Floor, 1000
Brussels
Belgium

www.grc.net